AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي
UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 517700 Cables: OAU, ADDIS ABABA

المجلس التنفيذي
الدورة العادية السادسة
أبوجا، نيجيريا، 24–28 يناير 2005
-

الأصل : إنجليزي

EX.CL/155 (VI)
REV.1

التقرير عن وضع الأمن الغذائي في إفريقيا

-

التقرير عن وضع الأمن الغذائى فى أفريقيا

موجز تنفيذي:

1- وعيا بإمكانات قطاعي الزراعة والموارد الطبيعية اللازمة لكفالة الأمن الغذائي ودفع عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا، اعتمد رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورتهم العادية الثالثة في مابوتو (يوليو 2003) وقمتهم فوق العادية بشأن الزراعة والمياه في سرت، ليبيا (فبراير 2004) وقمتهم فوق العادية بشأن العمالة والحد من الفقر في واجادوجو، بوركينا فاسو (سبتمبر 2004) مختلف القرارات والإعلانات التي تلزم الدول الأعضاء بإبداء اهتمام خاص بتنمية مختلف قطاعات الزراعة.

2- وفوض رؤساء الدول والحكومات مفوضية الاتحاد الأفريقي بالعمل علي تسهيل تنفيذ مختلف القرارات والإعلانات التي تستهدف تحقيق التنمية الزراعية والريفية بما في ذلك تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الإنتاج الغذائي ومياه الشرب الآمنة والإصحاح. وتحقيقا لهذا قامت مفوضية الاتحاد الأفريقي خلال العامين الماضيين بأنشطة ومبادرات عديدة لتطبيق القرارات والإعلانات ذات الصلة بهدف توفير السياسة السليمة. والبيئة الملائمة لتحقيق الأمن الغذائي والحد من الفقر في القارة.

الوضع الحالي للأمن الغذائى فى أفريقيا:

3-يلاحظ تقرير منظمة الاغذية والزراعة بشأن عدم الأمن الغذائى فى العالم أنه:

1) "حتى الآن تتخلف الجهود الرامية الي تقليص الجوع المزمن في العالم النامي عن السرعة المطلوبة لخفض عدد الجوعي الي النصف بحلول عام 2015.

2) خلال عام 2000-2002 خفض ثلاثون بلدا تضم 202 بليون نسمة مدي انتشار نقص التغذية بنسبة 25% وحققت تقدما هاما نحو تخفيض عدد الجوعي إلى النصف بحلول عام 2015.

3) إن التكاليف المترتبة علي عدم القيام بعمل فوري ونشط لتخفيض الجوع بمعدل مماثل للمعدل العالمي تتمثل في فقد مفزع لخمسة ملايين طفل بسبب الوفاة لأسباب متعلقة بالتغذية فضلا عن ملايين الدولارات نتيجة الخسائر في الإنتاجية والعائدات".

4) من بين 30 بلدا سجلت نجاحا في تخفيض انتشار الجوع بنسبة 25% أو اكثر البلدان الأفريقية جنوبي الصحراء، باستثناء تلك التي تأثرت بالنزاعات الأهلية والحروب. ويبين هذا أنه من خلال الجهود المنسقة ومع

توفير السلام والأمن تستطيع البلدان الأفريقية القضاء علي الجوع والفقر المدقع.

4- بينما انخفضت نسبة عدد المصابين بنقص التغذية في أفريقيا من 29% في عام 1992/1990 إلي27% في عام 2002/2000، فإن الأعداد المطلقة قد ارتفعت من 175.8 مليون الي نحو 210 مليون شخص من بينهم 97% من بلدان أفريقيا جنوبي الصحراء.

5- خلال عام 2004 استمر وضع الأمن الغذائي علي حاله في أغلبية الدول أعضاء الاتحاد الأفريقي. بيد أنه طبقا لنظم الإنذار المبكر بالمجاعات التابعة لوكالة الولايات المتحدة للتنمية الموجوده في 20 بلدا في أفريقيا، بلغت ستة بلدان في منتصف نوفمبر 2004 حالة الإنذار بعدم الأمن الغذائي بنسب عاجلة تتطلب عملا عاجلا وبلدين تحت الملاحظة يتطلبان الاستعداد وزيادة عمليات الرصد.

6- ويقدر عدد من يتعرضون لخطر سوء التغذية بنحو 23 مليون نسمة من بينهم 14 مليون ترجح حاجتهم الي معونة غذائية طارئة في نحو عشر دول اعضاء في الاتحاد الافريقي. وتتفاوت الأسباب بين العجز المحصولي نتيجة الجفاف أو الفيضانات في القرن الافريقي، ومشاكل اللاجئين نتيجة النزاعات الاهلية في السودان وجنوب أوغندا وغزو الجراد في موريتانيا.

7- وبالنسبة لأفريقيا في مجموعها، تجاوز عبء الواردات الغذائية في عام 2000 وحده 18.5 مليون دولار، يضاف اليها تدفق معونات غذائية تبلغ 3 بليون طن تقريبا. وللحفاظ علي معدل الأمن الغذائي في هذه المنطقة في عام 2015 عند مستواه في عام 1995، ينبغي لأفريقيا جنوبي الصحراء ان تنتج 118 مليون طن من الحبوب من بين الكمية المطلوبة وقدرها 139 مليون طن.

8- ويذكر التقرير مختلف المبادرات التي اتخذها في السنوات الاخيرة كل من المجتمع الدولي، والاتحاد الافريقي والجماعات الإقتصادية الاقليمية والحكومات الوطنية. وتشمل هذه المبادرات قمة الغذاء العالمية، وقرارات مابوتو وسرت، ورؤية ومهمة وبرنامج انشطة الاتحاد الافريقي خلال الفترة 2004-2007.

<u>انتشار الجراد في منطقة السهل الأفريقي وشمال أفريقيا:</u>

9- تتعرض القارة الأفريقية لأسوأ انتشار وهجمة جديدة للجراد الصحراوي خلال اكثر من 15 عاما؛ وهذا يعقب عودة الظروف المناخية الملائمة بعد سنوات عديدة من الجفاف وضعف أنظمة الرصد والرقابة الوطنية الدائمة. فقد هطلت أمطار غزيرة خلال صيف 2003 في منطقة السهل لغرب أفريقيا والسودان مما سبب حالات انتشار في موريتانيا ومالي والسودان في شهر أكتوبر. وفي نوفمبر تحركت الأسراب الي شمال غرب أفريقيا حيث تمت عملية التوالد في ربيع 2004 وأعقبت ذلك زيادة سريعة.

10- لا يزال الوضع بالنسبة للجراد الصحراوي بالغ الخطورة في شمال أفريقيا وبدرجة أقل في غرب أفريقيا. وقد وصلت أسراب أكثر الي شمال المغرب

والجزائر قادمة من السهل الأفريقي. وقد سجل وصول عدة أسراب غير مكتملة النمو الي جنوب شرق موريتانيا وشمال شرق السنغال وغرب مالي. وتتوالي عمليات المكافحة في كل البلدان المتأثرة، وأعلن انه تم حتي الآن مواجهة نصف مليون هكتار في ديسمبر.

11- ونظرا لما يواجه الأمن الغذائي من تهديد خطر تفرضه هجمة الجراد الصحراوي في بعض الدول الأعضاء وافقت لجنة السياسات في صندوق الطوارئ الخاص بالجفاف والمجاعة في افريقيا التابع للاتحاد الأفريقي في اجتماعها فوق العادي المنعقد في 13 اغسطس2004، علي رصد مليون دولار أمريكي لغرض مساعدة حكومات وشعوب البلدان التسعة الأسوأ تأثرا بغزو الجراد.

تنفيذ مقررات قمة الاتحاد الأفريقي:

12- تمر بمختلف مراحل التنفيذ مقررات رؤساء دول وحكومات الاتحاد الافريقي المتصلة بولاية ادارة الاقتصاد الريفي والزراعة. وقد وضعت موضع التنفيذ خطة عمل استراتيجية تفصيلية لتنفيذ ما اتخذ من قرارات بشان الزراعة والتنمية الريفية في مابوتو وسرت. ويتوقع تنفيذ كل المقررات بصورة كاملة بنهاية عام 2007.

13- والمكاتب التقنية الستة التابعة للاتحاد الأفريقي المعنية بمسائل الزراعة والموارد الطبيعية، أي أبحاث وتنمية الحبوب الغذائية في المناطق شبه القاحلة، والمكتب الأفريقي المشترك للموارد الحيوانية، ومركز اللقاحات البيطرية لعموم أفريقيا، والمجلس الأفريقي المشترك للصحة النباتية وحملة عموم أفريقيا لمكافحة ذبابة التسي تسي وداء المثقبيات والقضاء عليهما، وبرامج الإدارة المتكاملة لمرتفعات فوتاجالون قد أدمجت بصورة كاملة في إدارة الاقتصاد الريفي الزراعي بالاتحاد الأفريقي. وقد عينت المفوضية بالفعل مديرين دائمين لأبحاث وتنمية الحبوب الغذائية في المناطق شبه القاحلة، والمكتب الأفريقي المشترك للموارد الحيوانية، والمجلس الأفريقي المشترك للصحة النباتية، وقائما بأعمال تنسيق لبرنامج فوتا جالون. كما تم تعيين الموظفين المطلوبين لحملة عموم أفريقيا لمكافحة ذبابة التسي تسي وداء المثقبيات والقضاء عليهما، ومديري الشعب الثلاث في إدارة الاقتصاد الريفي والزراعة. ويجري البحث عن مديرين دائمين لبرنامج فوتاجالون ومركز اللقاحات البيطرية لعموم أفريقيا.

برنامج فوتا جالون:

14- دبت الحياة من جديد في برنامج فوتا جالون. فمنذ إعادة افتتاح مكتب كوناكري في يوليه 2004، ضمن البرنامج التزام المانحين بتوفير 3.2 مليون دولار امريكي كل عام علي مدي السنوات العشر التالية لتنفيذ أنشطة التنمية

المتكاملة. كما اتخذت المفوضية خطوات نحو تعيين منسق ثابت للبرنامج ينبغي تحقيقها قبل نهاية 2005.

برنامج الحملة الأفريقية للقضاء على ذبابة تسى تسى وداء المثقبيات:

15- تم تدعيم برنامج حملة عموم افريقيا لمكافحة ذبابة التسي تسي وداء المثقبيات والقضاء عليهما، وتم الحصول علي تمويل إضافي لتنفيذ برنامج الحملة في ستة بلدان أولي وذلك من بنك التنمية الافريقي، كما أعدت بلدان كثيرة إستراتيجياتها وخطط عملها واقتراحاتها لتنفيذ مبادرة الحملة. واستنادا إلي مستوي التعبئة لتنفيذ اهداف الحملة، يمكن تصنيف ما تحقق من تقدم في التنفيذ في البلدان السبعةوالثلاثين المتاثرة بذبابة التسي تسي وداء المثقبيات في المجموعات الثلاث التالية:

(أ) بدأت ثمانية بلدان بالفعل تنفيذ أنشطة القضاء علي ذبابة التسي تسي.

(ب) أعد ثمانية عشر بلدا الخطط أو أعلنت نيتها في القيام بأنشطة القضاء علي ذبابة التسي تسي.

(ج) أحد عشر بلدا لم يسجل فيها بعد ترتيبات لبدء أنشطة القضاء علي ذبابة التسي تسي، وحتي الآن لم تقترح نقاط محورية للحملة.

المجلس الأفريقي للصحة النباتية:

16- لا تزال معوقات تنفيذ الصحة النباتية والتزامات الدول الأعضاء بمتطلبات معايير الصحة النباتية لمنظمة التجارة العالمية تشغل وتثير انتياه المجلس الأفريقي المشترك للصحة النباتية التابع للاتحاد الأفريقي. وقد كلف إعلان مابوتو المجلس الأفريقي المشترك للصحة النباتية بكفالة تنفيذ المعايير الدولية في مجال الصحة النباتية وسلامة الأغذية.

17- ويمثل الالتزام بالمعايير الدولية للصحة النباتية اكثر التحديات حسما التي تواجه البلدان الأفريقية في مجال حماية النباتات في الزراعة المتحررة. وقد طرح المجلس الأفريقي المشترك للصحة النباتية وأعلن عن المعوقات خلال مختلف المنابر سواء المحلية (في أفريقيا خلال المؤتمر العام 21 في داكار، السنغال) وكذلك علي المستوي الدولي (خلال المشاورة التقنية السادسة عشر بين المنظمات الإقليمية لحماية النبات- المشاورة التقنية السادسة عشر في ناميبيا، سبتمبر2004).

18- واقترح توسيع نطاق ولاية المجلس الأفريقي المشترك للصحة النباتية:

1- توفير بيئات ملائمة لمراقبة الصحة النباتية من خلال الدعوة إلي تحديث تشريعات الصحة النباتية بما يتوافق مع الالتزامات الدولية.

2- زيادة الشفافية والقدرة علي اتخاذ القرار العلمي من خلال التدريب في مجال تحليل مخاطر الآفات.

3- زيادة القدرة علي إجراء عمليات تفتيش علي الصحة النباتية عبر الحدود والحواجز الإقليمية في أفريقيا.

4- إقامة نظم إنذار مبكر للآفات المهاجرة خاصة الجراد والديدان الزاحفة (Army worm) والطيور المهاجرة (Queale birds).

5- تشجيع الإدارة المتكاملة للمحاصيل ومكافحة الآفات والعمل علي إزالة مخزونات المبيدات القديمة في أفريقيا.

المركز الأفريقي للقاحات البيطرية:

19- يعد مركز اللقاحات البيطرية لعموم أفريقيا ومقره أثيوبيا ويموله بشكل كامل شركاء عملية التنمية مكتبا تقنيا متخصصا تابعا لمنظمة الوحدة الأفريقية لوضع شهادات اللقاحات الحيوانية. وقد تم توقيع اتفاق حكومة مضيفة بين المفوضية والحكومة الاثيوبية في عام 2003. وقد أعد اقتراح بإدراج هذا المركز في الهيكل التنظيمي لإدارة الاقتصاد الريفي والزراعة التابعة للمفوضية ويجري النظر في اعتماده.

البيئة والموارد الطبيعية:

20- من أجل تنفيذ القرار الخاص بالاتفاقية الأفريقية للحفاظ علي الطبيعة والموارد الطبيعية بعد مراجعتها، والتي تعد وثيقة قانونية هامة تستهدف كفالة الأمن الغذائي من خلال إدارة وتنمية التنوع البيولوجي في أفريقيا علي نحو مستدام، نظمت مفوضية الاتحاد الأفريقي " أسبوعين للتوقيع علي الاتفاقية" الأول من 3 الي 10 ديسمبر 2003 والثاني من 6 الي 13 ديسمبر 2004. ونتيجة لهذا الجهد الكبير وقع ثلاثون دولة عضو علي الاتفاقية حتي الآن وصدقت عليها ثلاثة دول أعضاء. ونظرا لأن الاتفاقية تتطلب 15 تصديقا لبدء العمل بها، تحتاج الدول الأعضاء الي اتخاذ إجراءات عاجلة للتعجيل بخطي عملية التصديق بما يسمح بسرعة بدء العمل بالاتفاقية وتمكين المفوضية من اتخاذ إجراءات لتسهيل تنفيذها علي نحو مترابط.

21- وقد عملت المفوضية علي إيجاد واقامة شراكه مع بعض المؤسسات في أفريقيا بهدف تحويلها الي مراكز خبرة في القارة وتحديد مجالات التعاون في تعزيز التوسع في تنفيذ التزامات الدعم المؤسسي الواردة في إعلان سرت. وفي هذا الصدد تبحث مفوضية الاتحاد الأفريقي الآن توقيع مذكرة تفاهم مع مؤسسات مثل منتدى الأبحاث الزراعية في أفريقيا، والمركز الأفريقي لتطبيقات الأرصاد الجوية لأغراض التنمية، والمعهد الدولي لأبحاث الماشية، وبرنامج الغذاء العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

22- كذلك أعدت المفوضية خطة تحقق بنهاية عام 2005 إدماج مؤتمر الوزراء الأفريقيين للمياه ومؤتمر الوزراء الأفريقيين للبيئة ومؤتمر الوزراء الأفريقيين للزراعة كلجان تقنية متخصصة لمفوضية الاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد،

تم الاتصال بمؤتمر الوزراء الأفريقيين للمياه للتعرف علي رأيه في كيفية انطلاق عملية الإدماج.

قطاع المياه:

23- بعد اعتماد التسهيلات الخاصة بالمياه الأفريقية والإقرار بالرؤية الأفريقية للمياه 2025 في إعلان سرت، أعلن مجلس الوزراء الأفريقيين للمياه بدء التسهيلات خلال اجتماع لجنته التنفيذية في تونس في يونيه 2004. وقد بدأت التسهيلات رسميا الآن في بنك التنمية الأفريقي. وتم إعداد وسائل تسييرها وأدارتها وسوف يستعرضها مجلي الوزراء الأفريقيين للمياه، وأشار بنك التنمية الأفريقي بأنه قد تلقي التزامات قوية بدعم التسهيلات من كندا (20 مليون دولار كندي)، وبنك التنمية الأفريقي نفسه (23 مليون دولار أمريكي)، وهولندا (16 مليون يورو، بمعدل 4 مليون يورو في السنة) والمفوضية الأوروبية (20 مليون يورو)، وأشارت فرنسا إلى إمكانيات الالتزام سنويا بما يتراوح بين 3و5 مليون يورو.

إعلان سرت:

24- تغطي الخطة الاستراتيجية للمفوضية 2005-2007 خطة تنفيذ كل المسائل الواردة في إعلان سرت تقريبا. وقد اعد برنامج عمل لتنفيذ ما يلي خلال فترة الخطة 2004-2007:

- التنمية الزراعية والتمويل، مصايد الأسماك، سوق المنتجات الغذائية.
- إدارة الأراضي وسياستها، تقليص مخاطر الكوارث، الأمن الغذائي، الماشية، التنمية الريفية، استخدام الكائنات الحية المحسنة وراثيا.
- الدعم المؤسسي، دمج مؤتمر الوزراء الأفريقيين للمياه ومؤتمر الوزراء الأفريقيين للبيئة ومؤتمر الوزراء الأفريقيين للزراعة كمكاتب تقنية متخصصة، وإدارة واستخدام المياه بصورة مشتركة.

25- وتشمل خطة التنفيذ التفصيلية التي أعدت لعام 2005، إجراءات خاصة بالسياسة العامة مثل: إجراء دراسات لإنشاء صندوق تنمية زراعيه، إنشاء نظام مبكر قاري للأمن الغذائي، إنشاء وكالة للسلع الزراعية الاستراتيجية، إدارة الأرض والتربة، إدارة واستخدام المياه بصورة مشتركة، تعزيز عملية خفض مخطر الكوارث.

26- في ميزانيات عام 2004 أوفى 50 بلدا عضوا أو تخطوا نسبة 10% من مخصصات الميزانية للزراعة بينما حققت البلدان الأخرى تقدما إيجابيا في الميزانيات الحالية نحو تحقيق هذا الهدف.

27- ويوصي باعتماد القرارات التالية:

1- إنشاء لجنة أمن غذائي أفريقية في أفريقيا، وكذلك تشكيل وفد الاتحاد الأفريقي إلى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة في روما المسئولة عن المسائل الخاصة بالأمن الغذائي. ويمنح رئيس المفوضية تفويضا باتخاذ التدابير المناسبة لتنفيذ القرار سابق الذكر باعتباره مسألة عاجلة.

2- تمديد تفويض المجلس الأفريقي للصحة النباتية من أجل تسهيل تنمية القدرات في القارة فيما يتعلق بمسائل مراقبة الصحة النباتية والتفتيش عليها وأنظمة الإنذار المبكر ف ي حالة الحشرات الضارة المهاجرة وتحليل مخاطر الأوبئة والإدارة المتكاملة للأوبئة والمحاصيل وكذلك إدارة المبيدات الحشرية القديمة والقضاء عليها.

1- **الخلفية والسياق:**

يتمثل أحد تحديات التنمية في عصرنا في القضاء علي الجوع المزمن والفقر المدقع بالنسبة لملايين المواطنين في العالم. وكفالة "توفير الفرص لكل المواطنين في جميع الأوقات للحصول، ماديا واقتصاديا، علي خيارات غذائية كافية وآمنة لازمة لحياة نشطة وصحية" وتمثل الهدف النهائي الذي يواجه كل الأمم لتحقيقه لشعوبها. وقد دعت قمة الغذاء العالمية التي عقدت في روما (إيطاليا) في الفترة من 13 إلى 17 نوفمبر1996 المجتمع العالمي إلي تخفيض عدد من يعانون من الجوع المزمن في العالم إلى النصف بحلول عام 2015.

ويمثل هذا الهدف أحد الأهداف الإنمائية للألفية الذي يجب أن يسعى إلي تحقيقها بحلول عام 2015 وما بعده. ويتصل بهذا التحدي الهدف الإنمائي السابع للألفية الذي يسعى إلي تخفيض عدد الذين يفتقدون فرص الحصول لمدي بعيد علي مياه الشرب وخدمات الصحة الأساسية إلي النصف بحلول عام 2015. ولا تزال أفريقيا حتى الآن القارة الأكثر افتقادا للأمن الغذائي وانتشارا للفقر في العالم، حيث لا يزال الحصول علي مياه شرب آمنة حلما بعيدا بالنسبة لملاين من مواطنيها. ولاشك أننا جميعا نتفق علي أن العمل العاجل لعكس مسار هذا الاتجاه يمثل لنا تحديا مشتركا ومسئولية مشتركة. وانطلاقا من إدراك ما ينطوي عليه قطاعا الزراعة والموارد الطبيعية من إمكانات لكفالة الآمن الغذائي ودفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا، اعتمد رؤساء دول حكومات الاتحاد الأفريقي في دورتهم العادية الثالثة في مابوتو (يوليو 2003) والقمة فوق العادية بشان الزراعة والمياه في سرت، لبيا (فبراير 2004)، والقمة فوق العادية بشان العمالة والحد من الفقر في واجادوجو، بوركينا فاسو (سبتمبر 2004) عدة قرارات وإعلانات تلزم الدول الأعضاء بإيلاء اهتمام خاص بتنمية مختلف قطاعات الزراعة. وفوض رؤساء الدول والحكومات الاتحاد الأفريقي في تسهيل عملية تنفيذ جميع القرارات والإعلانات التي تستهدف تحقيق التنمية الزراعية والريفية بما في ذلك تحقيق الاكتفاء الذاتي في الإنتاج الغذائي ومياه الشرب الآمنة والمرافق الصحية. ومن أجل هذا الغرض قامت مفوضية الاتحاد الأفريقي بأنشطة ومبادرات عديدة لتنفيذ هذه القرارات والإعلانات بهدف إعداد السياسة الصحيحة والبيئة المواتية لتحقيق الأمن الغذائي والحد من الفقر في القارة. وشكل برنامج أفريقيا الشامل للتنمية الزراعية وخطة العمل للبيئة للنيباد الإطار الموجه الذي أعدت من خلاله أنشطة المفوضية.

ولتمهيد الأرض للعمل المقبل والتقدم في تنفيذ القرارات سابقة الذكر ولتركيز أفضل لأعمالنا الجماعية علي الأصعدة القارية والإقليمية والوطنية، سأقدم في هذا التقرير أولا عرضا عاما لوضع الأمن الغذائي الأخير والحالي في قارتنا. وفي الجزء الأول سألقي الضوء علي ما تقوم به أو تخطط لـه مفوضية الاتحاد الأفريقي ومختلف الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي والجماعات الاقتصادية الإقليمية لمعالجة مختلف القضايا الخاصة بالزراعة والأمن الغذائي وإدارة الموارد الطبيعية في أفريقيا.

ويتناول الجزء الثالث والأخير ما تحقق من تقدم في تنفيذ قرارات محدده لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي من حلال إدارة الاقتصاد الريفي والزراعة بالاتحاد الأفريقي ومكاتبها وبرامجها التقنية المتخصصة التي وافقت عليها الهيئات المختصة بالاتحاد الأفريقي.

2- **الحالة الراهنة للأمن الغذائى فى أفريقيا:**

كجزء من عملية ما تحقق من تقدم نحو تحقيق هدف التنمية الألفية وتخفيض عدد من يعانون من جوع مزمن إلى النصف بحلول عام 2015، أصدرت في الفترة الأخيرة منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة تقريرا بعنوان " حالة عدم الأمن الغذائي في العالم عام 2004". وفي التقرير يسجل المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة ثلاث ملاحظات هامة:

(1)حتى الآن تخلفت جهود العالم النامي لتخفيض نسبة الجوع المزمن عن الخطي المطلوبة لتخفيض عدد من يعانون الجوع إلى النصف بحلول عام 2015.

(2)في فترة 2000-2002 خفض اكثر من 30 بلدا يمثلون 2.2 بليون مواطن مدي انتشار سوء التغذية بنسبة 25% وحققوا تقدما هاما نحو تخفيض عدد من يعانون الجوع إلى النصف بحلول عام 2015.

(3)وتكلفة عدم القيام بعمل فوري ودءوب لتخفيض نسبة الجوع بمعدل مقارن علي نطاق العام هي فقد حياة عدد مذهل من الأطفال قدره خمسة ملايين من الوفيات المتصلة بالتغذية، وخسارة ملايين الدولارات في الإنتاجية والدخول.

ومما يبعث علي الارتياح ملاحظة أن بين الثلاثين بلدا التي حققت تقدما في تخفيض مدي انتشار الجوع بنسبة 25% أو اكثر هناك بلدان من أفريقيا جنوب الصحراء باستثناء تلك المتأثرة بالنزاعات والحروب الأهلية. وهذا يبرهن علي أنه بالجهود المتسقة وبشرط توافر السلام والأمن تستطيع البلدان الأفريقية القضاء علي الجوع والفقر المدقع. بيد أنه تجدر ملاحظة أن وضع الأمن الغذائي، بوجه عام، ظل منذرا بالخطر في عدد من المناطق والبلدان خلال 2003-2004. والأرقام التالية تقدم صورة واضحة.

انتشار نقص التغذية في أفريقيا 1992/1990 – 2002/2000

الإقليم	السكان		عدد من يعانون نقص التغذية		النسبة المئوية لعدد من يعانون نقص التغذية	
	92/1990	2/2000	92/1990	2/2000	92/1990	2/2000
شمال أفريقيا	120.4	144.4	5.4	6.1	4	4
وسط أفريقيا	63.4	82	22.7	45.2	36	55
شرق أفريقيا	167.8	217.7	76.4	86.2	46	40
الجنوب الأفريقي	71	90.1	34.1	35.7	48	40
غرب أفريقيا	175	230.3	37.2	36.4	21	16
أفريقيا جنوب الصحراء	477.2	620	170.4	203.5	36	33
أفريقيا	597.6	764.4	175.8	209.6	29	27

ملاحظة: شمال افريقيا: الجزائر، مصر، ليبيا، المملكة المغربية، تونس.
وسط افريقيا: الكاميرون، جمهورية افريقيا الوسطي، تشاد، الكونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الجابون.
الجنوب الأفريقي: أنجولا، بوتسوانا، ليسوتو، مدغشقر، ملاوي، موريشيوس، موزمبيق، ناميبيا، سوازيلاند، زامبيا، زيمبابوي.
غرب افريقيا: بنين، بوركينا فاسو، كوت ديفوار، جامبيا، غانا، غينيا، ليبيريا، مالي، موريتانيا، النيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون، توجو.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة ،2004

وبينما نقصت نسبة من يعانون من نقص التغذية في أفريقيا من 29% في 1992/1990 إلى 27% في 2002/2000، فان الأعداد المطلقة قد ارتفعت من 175.8 مليون إلى ما يقرب من 210 مليون نسمة كان 97% منهم في بلدان جنوب أفريقيا.

وخلال عام 2004، استمر وضع الأمن الغذائي علي حاله في معظم الدول أعضاء الاتحاد الأفريقي. بيد انه طبقا لشبكة نظم الإنذار المبكر بالمجاعات التابعة للوكالة الأمريكية للتنمية والموجودة في 20 بلدا، سجلت 6 بلدان في منتصف نوفمبر2004

حالة إنذار عاجل بعدم الأمن الغذائي بنسب طارئة وتتطلب عملا عاجلا، منها ثلاث بلدان "بحالة إنذار" تتطلب عملا عاجلا، وبلدان في وضع مراقبة يتطلبان الاستعداد وزيادة عمليات الرصد.

ويقدر عدد المواطنين الذين يتعرضون لخطر نقص التغذية بنحو 23 مليون نسمة يرجع احتياج 14 مليون منهم إلى المساعدة بمعونة غذائية طارئة في نحو عشرة دول أعضاء في الاتحاد الأفريقي. وتتراوح الأسباب بين عجز المحاصيل بسبب الجفاف أو الفيضانات في القرن الأفريقي أو مشاكل اللاجئين نتيجة الحرب الأهلية في السودان وأوغندا الشمالية وغزوات الجراد في موريتانيا. وبالنسبة لأفريقيا في مجموعها، ارتفع عبء الواردات الغذائية في عام 2000 وحده إلى ما يزيد علي 18.5 بليون دولار، وينبغي أن يضاف إليها تدفق نحو 3 بليون طن كمعونات غذائية. وللمحافظة علي معدل الأمن الغذائي في هذه المنطقة في عام 2015 عند المستوي الذي سجل في عام 1995، ينبغي لأفريقيا جنوب الصحراء أن تنتج 118 مليون طن من الحبوب من المطلوب وقدره 139مليون طن.

ويمكن تلخيص الوضع في كل منطقة في عام 2003-2004 علي النحو التالي:

في شرق أفريقيا، حتى علي الرغم من تسجيل زيادة كبيرة في تنزانيا (12%) والصومال، انخفض إجمالي إنتاج الحبوب من 22.6 مليون إلى 20 مليون طن بسبب تأخر وعدم استقرار الأمطار في أثيوبيا، والجفاف الشديد في إرتريا، وعدم انتظام الأمطار في كينيا، والأمطار الغزيرة في أوغندا. والواقع أن شرق أفريقيا لا تزال بين المناطق التي تواجه اخطر الأزمات الغذائية في القارة.

في الجنوب الأفريقي، تميزت مواسم 2002-2003 بنقص في الإنتاج والذي، علي الرغم من وصفه بانخفاض طفيف (17.5 مليون طن) فانه كان اقل بكثير مما كان عليه في عام 2000 حيث بلغ 22.2 مليون طن . فعلي سبيل المثال، انخفض إنتاج القمح بنسبة 9% بالمقارنة بالمستوي الذي سجل في عام 2001. وضعف الأداء الذي تفاقم نتيجة وباء نقص المناعة البشرية /الإيدز الذي أصاب المنطقة يمكن إرجاعه إلى عوامل مثل درجات الحرارة المرتفعة التي سجلت في جنوب أفريقيا، المنتج الرئيسي في المنطقة، والإصلاحات الزراعية في زيمبابوي، والجفاف في ليسوتو وملاوي، وطول مدة عدم انتظام الأمطار في موزمبيق وأخيرا الأزمة السياسية، مضافا إليها المحاصيل الضعيفة في مدغشقر. وهكذا بعد عامين من ضعف المحاصيل، ساء الوضع الغذائي في الجنوب الأفريقي مما اجبر 14.4 مليون نسمة علي الاعتماد علي المعونة الغذائية الطارئة.

في غرب أفريقيا، علي الرغم انخفاض كمية مياه الأمطار عن التوقعات المعتادة، سجلت بلدان خليج غينيا محاصيل تبعث علي الرضا بوجه عام. وأما القلاقل التي ترجع إلى النزاعات خاصة في كوت ديفوار، فقد عوضها الناتج الذي يبعث علي الرضا في نيجيريا، المنتج الأول في المنطقة. وعلي العكس من ذلك، وعلي الرغم

من أن إنتاج الحبوب في تسع بلدان أعضاء لجنة الدول المشتركة الدائمة لمكافحة الجفاف في منطقة السهل الأفريقي، قد انخفض بنسبة 3% مقارنة بعام 2001،فإنه قد سجل زيادة بنسبة 11% بالمقارنة بالناتج المعتاد (متوسط السنوات الخمس الأخيرة). وبوجه عام فإن النزاعات الاجتماعية في المنطقة (تدمير قاعدة الإنتاج، اللاجئون، المشردون، الخ) وكذلك حالات قليلة من الجفاف قد أجبرت بعض بلدان المنطقة إلى اللجوء إلى المعونة الغذائية.

في وسط افريقيا، سجلت الكاميرون فقط إنتاجا هاما من الحبوب. أما رواندا وبوروندي فكانتا ضحيتين لتأخير موسم الأمطار، بينما لم تكن الأمطار غير منتظمة فقط بل كذلك متأخرة في جمهورية افريقيا الوسطي. وبوجه عام كانت المعونة الغذائية ضرورية للاجئين والمشردين في الكونغو وبوروندي.

في شمال افريقيا، علي الرغم من الانخفاض الطفيف، توافق إنتاج الحبوب في عام 2002 مع متوسط السنوات الخمس الأخيرة. ويعزي تفاوت الإنتاج، من بين أمور أخرى، إلى تأخر سقوط الأمطار في الجزائر وتونس، وانخفاض المساحات المزروعة، والأمطار غير المنتظمة، وارتفاع درجات الحرارة بدرجة كبيرة في السودان، والقلاقل الناجمة عن تصاعد النزاعات. وقد عوضت مستويات الأداء التي سجلت في المغرب (إنتاج الشعير) بشكل خاص) وفي مصر (القمح) ما حدث من عجز في تونس والجزائر. وقد ازداد وضع الأغذية تدهورا في السودان وموريتانيا.

يؤكد هذا الاستعراض الموجز للوضع حسب كل منطقة مدي مشكلة الأمن الغذائي في القارة. ويبين الجدول التالي المناطق التي تقدر مختلف المصادر حاجتها إلى مساعدة غذائية طارئة خلال موسم 2002. وتشير التكهنات بالنسبة لعام 2005، وهي عنصر هام في أي نظام إنذار مبكر، إلى أنه ليس من المرجح تحسن الأمن الغذائي في عدد من البلدان بسبب النزاعات الأهلية المستمرة، أو النقص في الأمطار الرئيسية.

تقديرات معونة أغذية الطوارئ التي تحتاجها بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي خلال عام 2004 (المصدر FEWS/USAID2004)				
البلد	الحالة سكان يتعرضون للخطر	مستفيدون من المعونة الغذائية	ملاحظات	التكهنات (2005)
تشاد	201200	197000	لاجئون في مخيمات من بينهم يرجح استمرار 18668 لاجئ	يرجح زيادتهم
جيبوتي	100000	61757		يرجح زيادتهم
إرتريا	1900000	1400000	سوء الطقس +نقص المياه	ترجح الزيادة
إثيوبيا	7300000	5300000	سوء الطقس +نقص المياه	ترجح الزيادة
كينيا	2700000	2700000	لم تغطي الاحتياجات	ترجح زيادة 43000ميجا طن مطلوبة
ملاوي	1700000	1300000	لم تغطي الاحتياجات	يناير – مارس 2005 يرجح أن يظل الوضع كما هو
موريتانيا	1000000	285000	غزو الجراد	
الصومال	1300000	700000	الفيضانات	
أوغندا	1980000	1980000	نزاع أهلي في الشمال	يرجح استمرار هذا الوضع
زيمبابوي	4800000	غير متوافر		
المجموع	22981200	13923757		

2-2 ما اتخذ من مبادرات وإجراءات للحد من الفقر وعدم الأمن الغذائي في أفريقيا

2-2-1 مبادرات وإجراءات المجتمع الدولي

احتشد المجتمع الدولي بحماس وراء الأمم المتحدة لوضع نهاية لأحد التحديات الأساسية الإنسانية من اجل البقاء والرخاء في القرن 21. ويمكن ذكر المعالم الرئيسية التالية بين أحدث وأهم المبادرات:

مبادرات المجتمع الدولي إزاء الأمن الغذائي في أفريقيا		
المبادرة/السنة	الغاية/الهدف	النتيجة/الأثر
1- القمة العالمية للغذاء (روما،1996)	مكافحة الجوع والفقر في العالم	اعتمدت الدول أعضاء الاتحاد الأفريقي الأهداف الإنمائية للألفية. الرؤية والرسالة الإنمائية حتى عام 2025/ تخفيض عدد من يعانون من النقص الغذائي في العالم إلى النصف بحلول عام 2015
2- القمة العالمية للغذاء- بعد ذلك بخمس سنوات (روما، 2002)	تقييم عملية تنفيذ أهداف القمة العالمية للغذاء	أعلن التحالف الدولي ضد الجوع. إقرار البرنامج الخاص للأمن الغذائي لأقل البلدان نموا بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، وساعدت 40 دولة عضو في الاتحاد الأفريقي ومعظم الجماعات الاقتصادية الإقليمية في إعداد وتنفيذ البرنامج.
3- القمة العالمية بشأن التنمية المستدامة (جوهانسبيرج، أغسطس/ سبتمبر 2000)	لتقييم والتعجيل بالقمة العالمية للبيئة " خطة عمل القرن 21" وأهداف التنمية المستدامة العالمية.	اعتماد إجراءات سياسية عريضة للحد من الفقر، البيان الوزاري الأفريقي بشان تخفيف حدة الفقر كمطلب لا غني عنه لتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا.

4- قمة الألفية (سبتمبر 2000)		اعتمدت الدول أعضاء الاتحاد الأفريقي إعلان الألفية والأهداف الإنمائية رؤى ومهام الألفية حتى عام 2025 قد أدرجت في برنامج استراتيجية الحد من الفقر.
5- قمة مجموعة الثمانية في جنوا، إيطاليا يوليو 2001	مكافحة الجوع والفقر وكذلك غسيل الأموال والإرهاب	تعترف خطة جنوا لأفريقيا بأن "الأمن الغذائي والتعليم والصحة تشكل معا الدعامة الثالثة للتنمية"
6- قمة كاناناسكيس، كندا، يونيو 2002	مكافحة الإرهاب وتدعيم النمو الاقتصادي العالمي، وتنمية الشراكة مع أفريقيا.	اعتماد "خطة عمل لأفريقيا استجابة للنيباد"
7- قمة مجموعة الثمانية في ايفيان، فرنسا، 2002.	متابعة القمة العالمية للتنمية المستدامة والقضايا الإقليمية.	اعتماد خطة عمل للصحة والمياه ومكافحة المجاعة في أفريقيا.

تتمثل إحدى المبادرات العديدة لمنظمة الأغذية والزراعة لتحقيق أهداف القمة العالمية للغذاء والأهداف الإنمائية للألفية في البرنامج الخاص للأمن الغذائي الذي يستهدف مساعدة البلدان النامية خاصة البلدان منخفضة الدخل التي تعاني من العجز الغذائي، لتحسين الأمن الغذائي علي مستوي الأسر المعيشية والمستوي الوطني. ويسعى البرنامج بشكل خاص إلى تزويد جماعات صغار المزارعين بالوسائل اللازمة لتحقيق زيادة سريعة في الإنتاجية وتخفيض التقلب السنوي للإنتاج وتعزيز فرص عالمية أفضل للأسر والمجتمعات والأسواق المحلية للحصول علي الأغذية. وبهذه الطريقة السريعة ساعدت منظمة الأغذية والزراعة في إعداد وتنفيذ البرنامج الخاص للأمن الغذائي في نحو 40 بلدا أفريقيا وفي معظم الجماعات الاقتصادية الإقليمية.

وهناك الآن اعتراف بان أفضل سبل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتصل بالأمن الغذائي تتحقق بإدراجها في الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية للحد من الفقر. وينبغي بالضرورة أن تستند استراتيجيات تقليص عدم الأمن الغذائي إلى النمو الزراعي باعتباره العنصر الوحيد الذي يمكن أن يقدم مساهمة هامة في عملية الحد من الفقر والحد من الجوع اكثر من أي قطاعات أخرى في المناطق الريفية والحضرية معا.

ومع ذلك، ينبغي أن تشمل هذه الاستراتيجيات أيضا بعض الإجراءات المصاحبة الموجهة والتي توفر زيادة فرص الحصول علي الأغذية بالنسبة للمواطنين الذين لا

يستطيعون تلبية احتياجاتهم الغذائية من خلال إنتاجهم أو يفتقدون الوسائل اللازمة لشراء الغذاء.

2-2-2 **مبادرات وأعمال الاتحاد الأفريقي:**

بسبب إدراك رؤساء الدول بصورة كاملة لهذه التحديات والمعوقات وبخاصة ثقتهم

المبادرة/السنة	الغاية/الهدف	الناتج/الأثر
1- موقف أفريقيا المشترك بشان الأمن الغذائي والتنمية الزراعية، إعلان الوزراء الأفريقيين في القمة العالمية بشان التنمية المستدامة (اعتمد في نيروبي، كينيا في عام 2001، الخ).	موقف أفريقي مشترك بشان التنمية المستدامة في أفريقيا.	الإعلان الوزاري الأفريقي بشان تخفيف حدة الفقر كمتطلب للتنمية المستدامة في أفريقيا.
2- إعلان وقرارات قمة مابوتو (يوليه 2003)فيما يتصل باعتماد وتنفيذ البرامج الزراعية والبيئية وخطة عمل النيباد للأمن الغذائي في أفريقيا 2003	تقوية قطاع الأغذية والزراعة في أفريقيا من اجل الاقتصاد والرفاه لشعبها.	اعتماد البرنامج الشامل للتنمية الزراعية الأفريقية وخطة عمل النيباد واعتماد الأمن الزراعي والغذائي في إعلانات أفريقيا.
إنشاء إدارة الاقتصاد الريفي والزراعة في مفوضية الاتحاد الأفريقي وبها قسم الأمن الغذائي، 2003.	تنفيذ إعلان سرت وإعلان دوريان بشان بدء عمل مفوضية الاتحاد الأفريقي.	إعداد خطط وبرامج استراتيجية للأمن الغذائي من بينها حملة عموم أفريقيا لمكافحة ذبابة تسي تسي وداء المثقبيات. PACE, FITCA فوتا جالون، المجلس الأفريقي المشترك للصحة النباتية، أبحاث وتنمية الحبوب الغذائية، مركز اللقاحات البيطرية لعموم أفريقيا.

في قدرة الأفريقيين أنفسهم على ضمان أمنهم الغذائي من خلال تنمية ذاتية، أعدوا بعض المبادرات لغرس الأمن الغذائي في القارة. ويشمل آخرها ما يلي:

4- إعلان سيرت بشان تحديات التنمية المتكاملة والمستدامة للمياه والزراعة في أفريقيا (سرت/ليبيا- فبراير 2004).	جعل الزراعة والمياه قاطرة التنمية الأفريقية المستدامة	إعلان سرت بشان تحديات تنفيذ التنمية المتكاملة والمستدامة للزراعة والمياه في أفريقيا.

5- إعـــــلان واجـــــادوجو (سبتمبر 2004 بشأن العمالة وتقلـــــيص الفقـــــر فـــــي أفريقيا،2004)	الإسراع بعملية الحد من الفقر في افريقيا.	إعلان واجادوجو بشان العمالة والحد من الفقر من خلال التنمية الزراعية.

وهذه الإجراءات الأخيرة تمثل أدلة ملموسة لالتزام القادة الأفريقيين بالقضاء علي أزمة الفقر والأمن الغذائي المستوطنة في القارة. والسمة المشتركة لهذه الالتزامات هي الرؤية العريضة لمعالجة كل اوجه الفقر والعمالة وعدم الأمن الغذائي وبخاصة في المناطق الريفية التي تشكل أرضا لتوليد الكوارث والمحرك الأول لنمو وتنمية القارة.

2-2-3 **مبادرات وأعمال المجموعات الاقتصادية الإقليمية:**

كانعكاس للهدف المشترك والالتزام ببرنامجنا الإنمائي، تتم متابعة مختلف مبادرات الاتحاد الأفريقي علي مستوي الجماعات الاقتصادية الإقليمية. ومن الأمثلة الجديرة بالذكر عقد قمة رؤساء دول وحكومات منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في دار السلام، تنزانيا في مايو 2004، والاجتماع الثاني الأخير لوزراء زراعة السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي الذي عقد في نيروبي، كينيا في الفترة من 15 إلى 16 أكتوبر 2004 والذي تعكس قراراته إلى حد كبير التزامات مابوتو وسرت بالنسبة للقطاع الزراعي، بما في ذلك قرارات تخصيص 10% علي الأقل من الميزانيات الوطنية للزراعة. ولا شك ان هذه المبادرات تعكس الالتزامات الوطنية للبلدان الأعضاء.

2-2-4 **التحديات والمضي قدما في عملية تنسيق المبادرات على الصعيدين القاري والعالمي:**

علي الرغم من كل هذه الجهود والمبادرات المحمودة، فإن الوضع السائد حتى الآن لا يثير الإعجاب. ففي عام 2002 احتاج 30 مليون أفريقي معونة غذائية طارئة، وهذا اكثر بمليونين من العدد في عام 2001. وفضلا عن ذلك، فمع استيراد 48 مليون طن من الحبوب في عام 2003 بينت القارة بوضوح أنها، بهذا المستوي لا تستطيع تحقيق أهداف الألفية المتمثلة في تخفيض عدد من يعانون من الجوع والعطش إلى النصف بحلول عام 2015.

وفي السياق الأفريقي الحالي، يشكل توافر الغذاء أساس الأمن الغذائي ويعتمد في المحل الأول علي الإنتاج الزراعي، وبوجه خاص الإنتاج الغذائي. وعلي الرغم من استقرار شغل المزارع والمراعي (70% تقريبا من سكان القارة يعيشون في مناطق ريفية ويعتمدون بصورة مباشرة علي الزراعة والموارد الطبيعية)، والإمكانات الضخمة من كل نوع، فان الزراعة في أفريقيا تقدم كصفة مميزة لها" تفاوتا بالغا في الإنتاج، إنتاجا زراعيا منخفضا نسبيا واعتمادا علي مبادرات السلع التي تتميز بانخفاض مرونة الطلب وارتفاع مستوي تقلب الأسعار.." (منظمة الأغذية والزراعة 2003). وكجزء من تنفيذ التزام القادة الأفريقيين المتجدد بالنهوض

بالزراعة الأفريقية وعكس مسار هذا الاتجاه، كما ورد في إعلاني مابوتو وسرت، اتخذت مفوضية الاتحاد الأفريقي والنيباد، وبرنامجها الخاص، إجراءات لإقامة سوق مشتركة للمنتجات الزراعية، والاحتياطي الاستراتيجي من الأغذية ونظام الإنذار المبكر بالنسبة للمنتجات الغذائية.

وتجري الآن المفوضية، بمعاونة خاصة من منظمة الأغذية والزراعة دراسات بشان إنشاء السوق المشتركة للمنتجات الزراعية وهو الحل الرئيسي لمشكلة تهميش أفريقيا في التجارة العالمية فضلا عن انه القضية الرئيسية في تحقيق استهلاك محلي اكثر توازنا، وذلك تنفيذا لقرار لوساكا بشان التجارة الأفريقية المشتركة في المنتجات الزراعية. وينبغي للدراسات التي ستجري علي نطاق القارة وبالتعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية أن تحدد الاستراتيجيات وتعزز إقرار خطط عمل لتحقيق تكامل وتعزيز التجارة داخل أفريقيا بين المناطق ذات الفائض في الإنتاج والمناطق المتأثرة بفجوة تجارية أو ذات نطاق واسع المستهلكين. وإنشاء هذا السوق الأفريقي المشترك يزداد أهمية حيث أن 10% فقط من الحجم الإجمالي للبضائع الأفريقية يذهب إلى بلدان أفريقية أخرى، بينما تتم التجارة داخليا في معظم الحالات بالنسبة لأكثر من 80% من منتجات محلية تنتجها القارات الأخرى.

ومن ناحية أخرى، فان تكوين احتياطيات غذائية استراتيجية يتم وفق القرار الذي اتخذ في مابوتو بتكوين تخزين استراتيجي أو نظم احتياطيات لاستمرار كفالة توافر السلع الزراعية الرئيسية واستقرار عرضها وكذلك فرص وصولها إلى المناطق والأسر المعيشية، مما يحد من بعض أثار اعتماد القارة المباشر علي المعونات والواردات الغذائية. وانطلاقا من توصيات دراسة سابقة، بدأت النيباد إقامة هذه النظم بدعم من شركائها، ومن بينهم الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأغذية الزراعة، وبرنامج الغذاء العالمي وبالتعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية. وتطرح خطة عمل موجهه لعامي 2005-2006 تقاسم أدوار ومسئوليات مختلف المشاركين علي الأصعدة الوطنية والإقليمية والقارية.

أن إنشاء نظام إنذار مبكر يعول عليه وقادر علي توقع ظهور أزمات غذائية، يحيط علما بالإنتاج والموارد المتاحة ويرصد ظواهر مثل الكوارث الطبيعية (الفيضانات، الجفاف، غزو أو انتشار أمراض مستوطنة التي تؤثر علي الحيوانات أو المحاصيل والنباتات) مسالة أساسية للغاية لأنه بشكل الإدارة التفصيلية لمكافحة عدم الأمن الغذائي. وإذ يعد أحد القطاعات ذات الأولوية بالنسبة للشراكة بين أفريقيا وأوروبا، تتم معالجة مسالة نظام الإنذار المبكر من خلال دراسة مشتركة بدأت حديثا بدعم من منظمة الأغذية والزراعة في غرب وشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. واتفق الشركاء علي اتخاذ التدابير اللازمة لإنهاء هذه الدراسة مع عنصرها الخاص " بالنقل والاتصال". والواقع انه في ظل ظروفنا الراهنة، لا يمكن لنظام إنذار مبكر أن يكون فعالا بدون القدرة علي الإشارة إلى تسهيلات الوصول و/أو التبادل بين المناطق المنتجة لسلع استهلاكية أكبر أو اقل. وعلي نحو مماثل، تضطلع الآن

تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة بدور محوري في تعزيز الانتشار الفعال للمعلومات وبخاصة لأغراض التغلب علي الأزمات الغذائية والإنسانية.

ومع ذلك، بينما يتم ترسيخ هذه المبادرات تدريجيا، فان سلسلة أشكال العجز في المحاصيل وكذلك في إنتاج الحبوب، وعجز ما يحصد من غلال وكذلك إنتاج الحبوب في معظم مناطقنا (بسبب النزاعات الأهلية، أو التقلبات المناخية، وتدخل أو انتشار ظواهر طبيعية لا يمكن السيطرة عليها، مثل غزوات الجراد الأخيرة) يذكرنا بان ظاهرة عدم الأمن الغذائي آخذة في التفاقم. ويتطلب هذا الوضع أن تقوم أفريقيا وشركاؤها بتصعيد جهودهم وكفالة تنسيق افضل للأنشطة الرقابية. وانطلاقا من هنا، تقدم المفوضية للقمة هذا الاقتراح بإنشاء اللجنة الأفريقية للأمن الغذائي.

2-2-4-1 <u>اللجنة الأفريقية للأمن الغذائي</u>

مثل اللجنة العالمية للأمن الغذائي، ستكلف اللجنة الأفريقية بتعزيز وتنسيق الجهود والمبادرة الهادفة إلى تخفيض مستوي عدم الأمن الغذائي .

وسيكون التفويض المحدد لها كما يلي:

1- أن تكون منتدى ومنبرا لتبادل الرأي بشان كل المسائل المتعلقة بالأمن الغذائي في أفريقيا.

2- أن تقدم النصح والدعم المطلوبين للتعجيل بإنشاء نظام إنذار مبكر شامل وفعال حتى تجعله أداة المفوضية لإدارة ورصد الأزمات الغذائية في أفريقيا.

3- أن تزود الدول الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية بالنصح والدعم المطلوبين للتعجيل بإقامة احتياطيات غذائية استراتيجية وسوق أفريقية مشتركة للمنتجات الزراعية من اجل ضمان أمن القارة الغذائي.

4- ان تقدم النصح والدعم المطلوبين لتعزيز المشاريع الرئيسية للنيباد مع تركيز علي الإنتاج الزراعي الاستراتيجي مثل الأرز(نيجيريا) والذرة والمانيهوت في المناطق المنتجة في أفريقيا.

5- أن تقدم النصح والدعم المطلوبين لتعزيز الاستراتيجيات الخاصة بتنمية الإنتاج الزراعي في أفريقيا وكلك المساعدة اللازمة لجمع التمويل وتنفيذ ما يصاحبه من تدابير للقضاء علي الفقر وعدم الأمن الغذائي في مناطق الريف والحضر.

6- تعزيز المبادرات الرامية إلى تغيير عادات الأكل من أجل كفالة توازن غذائي افضل للفقراء في المناطق الريفية والحضرية.

7- تعزيز مصالح أفريقيا والدفاع عنها من خلال قيامها بدور حلقة الوصل بين المستويات القارية والعالمية وتقديم تقارير منتظمة إلى اللجنة العالمية للأمن الغذائي.

ويقترح تشكيل اللجنة علي النحو التالي:

- خمس شخصيات أفريقية بارزة يتمتعون بشهرة دولية في المجال.
- خمس شخصيات أفريقية بارزة يتم اختيارها بصورة صحيحة في القارات الأخرى استنادا إلى خبرة مبرهنة في مجال تقليص الفقر وعدم الأمن الغذائي.
- ممثل (يتم ترشيحه كما ينبغي) للمنظمات الدولية الشركاء الإنمائيين لأفريقيا في مجال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة الأغذية والزراعة، برنامج الغذاء العالمي، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، اتفاقية مكافحة التصحر، البنك الدولي، الخ).
- ممثل (يتم ترشيحه كما ينبغي) من كل جماعة اقتصادية إقليمية.
- ممثل (يتم ترشيحه كما ينبغي) لبنك التنمية الأفريقي.
- ممثل (مرشح مؤقت لدورات اللجنة) للمنظمات الإقليمية الأفريقية مثل لجنة الدول المشتركة لمراقبة الجفاف في السهل الأفريقي.
- ممثل (مرشح مؤقت لدورات اللجنة) للمنظمات غير الحكومية ومراكز أبحاث غذائية محدده في أفريقيا.
- ممثل الاتحاد الأفريقي الذي سيدبر أمانة اللجنة.

2-4-2-2 **بعثة الاتحاد الأفريقي إلى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة في روما والمسئولة عن الأمن الغذائي في أفريقيا (خاصة منظمة الأغذية والزراعة):**

عند اعتماد الاتحاد الأفريقي لرؤية وخطة عمله للسنوات الأربع التالية حدد لنفسه، ضمن جملة أمور، هدف المساعدة علي تقليص الفقر وعدم الأمن الغذائي في القارة. ولتحقيق هذا، يجب أن يوثق روابطه بشركاته الأساسيين ومواءمة ما اتخذ من قرارات أو يقرر اتخاذها في هذا الإطار. ونظرا لتفويض الوكالات المتخصصة لمنظومة الأمم المتحدة أي منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الغذاء العالمي في روما واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في بون بالمساهمة في تحقيق ورصد الأهداف الإنمائية للألفية علي نطاق العالم، فان من مصلحة الاتحاد الأفريقي اغتنام هذه الفرصة لمنح تعاونه مع هذه الوكالات طابعا مؤسسيا. ويقترح إنشاء هيكل بسيط داخل هذه الوكالات في روما ليس فقط لتشغيل أمانة المفوضية الأفريقية للأمن الغذائي، بل كذلك كفالة الرصد للبرامج والإجراءات المشتركة في هذا الميدان. وانطلاقا من رؤية الاتحاد الأفريقي، كذلك الأهداف والأدوار الاستراتيجية التي تشمل التنسيق والدعوة والرصد/التقييم والمواءمة في سياسات المفوضية سيكون التفويض المحدد للوفد علي النحو التالي:

أ- تسهيل التنسيق بين مبادرات تعزيز الأمن الغذائي في أفريقيا.

ب- تعزيز التعاون بين وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والاتحاد الأفريقي في جهودها لتقليص الفقر وعدم الأمن الغذائي في إفريقيا.

ج- تعزيز وتنسيق عملية تنفيذ البرامج وخطط العمل المشتركة بين الاتحاد الأفريقي ومنظمة الأغذية والزراعة الخاصة بالأمن الغذائي في أفريقيا.

د- التعرف علي المسائل الحساسة التي يرجح لها أن تقوض الأمن الغذائي للشعوب الأفريقية وتقديم اقتراحات للجنة الأمن الغذائي الأفريقية للنظر فيها.

هـ- إدارة لجنة الأمن الغذائي الأفريقية وتقديم تقارير إلى المفوضية.

3-4-2-2 **مقررات تتخذها القمة:**

نظرا للوضع العصيب للأمن الغذائي في القارة كما تم تلخيصه فيما سبق، من المرغوب فيه اتخاذ القمة قرارا بإنشاء اللجنة الأفريقية للأمن الغذائي في أفريقيا وكذلك وفد الاتحاد الأفريقي إلى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة في روما المسئولة عن المسائل الخاصة بالأمن الغذائي بالإضافة إلى تكليف رئيس المفوضية باتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ القرار المذكور بصورة عاجلة.

3-2 **تهديد الجراد للأمن الغذائي في أفريقيا:**

تشهد القارة الأفريقية زيادة جديدة واسعة الانتشار لأسوأ أنواع الجراد الصحراوي خلال اكثر من 15 عاما. ويحدث هذا في أعقاب عودة الظروف المناخية الملائمة بعد عدة سنوات من الجفاف، وتراخي نظم الرصد والمراقبة الوطنية الدائمة. لقد سقطت أمطار غزيرة خلال صيف 2003 في سهل غرب أفريقيا والسودان بما ترتب عليها من غزوات في موريتانيا ومالي والنيجر والسودان في أكتوبر. وفي نوفمبر تحركت الأسراب إلي شمال غرب أفريقيا حيث تم التوالد في ربيع 2004، بعدها تشكلت الزيادة السريعة.

لا يزال وضع الجراد الصحراوي بالغ الخطورة في شمال غرب أفريقيا وبدرجة أقل في غرب أفريقيا. ووصل عدد أكبر من الأسراب إلي شمال المغرب والجزائر من منطقة السهل. وأعلن عن وصول عدة أسراب مكتملة النمو إلى جنوب شرق موريتانيا وشمال شرق السنغال وغرب مالي. وتمضي قدما عمليات المكافحة في كل البلدان المتأثرة، وقد أعلن أن نصف مليون هكتار تقريبا قد تم التعامل معها حتى شهر ديسمبر. وهكذا ، فانه في الوقت الذي يهدد فيه الجراد المدمر الجهود الزراعية في منطقة أفريقية كاملة تواجه بالفعل وضعا غذائيا منذرا بخطر بالغ، فان كل منظمات مكافحة الجراد القائمة ليست في وضع يمكنها من تنظيم حملة فعالة ضد الجراد في وقتها الملائم، نظرا لافتقاد الوسائل والموارد البشرية ذات الخبرة. وقد وضع هذا المجتمعات الزراعية في المناطق المنكوبة تحت رحمة هذه الحشرة المشهورة بقوتها التدميرية غير العادية، حيث من المعروف الآن بان جزءا من سرب متوسط، أي حوالي طن من الجراد، يأكل نفس كمية الغذاء يوميا التي يستهلكها 2500 نسمة.

لقد تسببت مكافحة غزو الجراد في حدوث خسائر ضخمة لموارد بلغت في بعض الحالات نحو 30 مليون دولار لشن حملة مكافحة في المغرب في عام 2003-2004، ومعظم البلدان المتأثرة في شمال غرب أفريقيا، أي الجزائر وليبيا وتونس تملك قطاعات زراعة رئيسية يمكن أن تدبر عمليات المكافحة الباهظة التكاليف. وجدير بالذكر أن غزو الجراد قد قدم من بلدان السهل، وهو جزء بالغ الفقر في أفريقيا، حيث الزراعة أساسا في مستوي الكفاف والموارد اللازمة لمراقبة ومكافحة الجراد غير كافية بصورة محزنة.

ينبغي إيلاء اهتمام خاص بتعبئة الموارد لوضع حد للمشكلة خاصة في منطقة السهل الجنوبي لان هذه المنطقة تشكل ممر الجراد الرئيسي بين الصحراء والبلدان الواقعة في الشمال. وطبقا لبعض التقديرات فان كل دولار ينفق علي مكافحة الجراد في منطقة السهل يوفر 3 إلى 4 دولار تنفق في الشمال فيما بعد. وهذا يبرر الحاجة إلى تركيز جهود كافية في مناطق السهل الجنوبية لمنع هجرة هذه الحشرات.

وفي بلدان السهل التي أصيبت في هجمة 2003-2004 تساهم الزراعة بنسبة تتراوح بين 20 إلي 40 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. والسماوات الممتلئة بجراد الصحراء تلقي بظلال اليأس علي حياة ملايين المزارعين والرعاة. ومعظم البلدان المتأثرة لا تملك وسائل التعامل مع الموقف، وقدر كبير من المساعدة مطلوب بصورة عاجلة لحملة جيدة التنسيق لمكافحة جراد الصحراء من الآن حتى نهاية موسم الحصاد وذلك لحماية المحاصيل في منطقة المغرب وتقليص خطر غزو الجراد مرة أخرى لبلدان السهل خلال الصيف القادم. وبالإضافة إلى المساعدة الغذائية لأكثر السكان تأثرا، سنحتاج اسر زراعية كثيرة الحبوب وغيرها من المدخلات لزراعة في غير الموسم، بل ولموسم النمو الرئيسي التالي.. كما أن هناك حاجة إلى الرصد المستمر والاستعداد لمكافحة جراد الصحراء.

2-3-1 **<u>دور مفوضية الاتحاد الأفريقي في مكافحة الجراد الصحراوي</u>**:

- نظرا للتهديد الخطير الذي تفرضه هجمة الجراد الصحراوي علي الأمن الغذائي في بعض الدول الأعضاء، وافقت لجنة صندوق الطوارئ الخاص لحالات الجفاف والمجاعة في أفريقيا خلال اجتماعها العاشر فوق العادي المنعقد في 13 أغسطس 2004، علي تخصيص مليون دولار لغرض مساعدة حكومات وشعوب تسعة بلدان، الأكثر تضررا من غزو الجراد.
- كما يشترك الاتحاد الأفريقي في تعبئة وتقوية قدرات منظمات مكافحة الجراد الصحراوي من اجل تنفيذ الأنشطة التالية:

(1) إجراء عملية رصد جوي روتينية للجراد وتحديد المواقع الملائمة للقيام بمكافحة وقائية.

(2) تكوين قاعدة بيانات عن تجمعات الجراد والقيام باتصال مستمر مع المؤسسات الأخرى مثل منظمة الأغذية والزراعة والإدارات الوطنية لحماية النباتات من اجل تبادل المعلومات.

(3)إعداد تقارير منتظمة عن الوضع والاتصال بالدول الأعضاء وكل أصحاب المصلحة.

(4)تعزيز التكنولوجيات صديقة البيئة من خلال التدريب والحلقات الدراسية..الخ.

(5)في حالات الطوارئ، تنشيط آلية تحويل أموال الطوارئ بغية تكوين عمليات مكافحة فاعله.

(6) تعزيز النهج القائم علي المجتمع المحلي في تطبيق وسائل المكافحة الآلية والحرارية والكيماوية.

ونظرا لأن مشكلة الجراد الصحراوي لا تحترم الحدود الوطنية وتتجاوز الحدود السياسية، فإننا نحث الدول الأعضاء وخاصة في المناطق عالية الخطورة علي ما يلي:

(1)اعتماد نهج إقليمي في معالجة المشكلة من خلال تدعيم و/أو إقامة مرافق إقليمية لحماية النباتات.

(2)توفير الدعم الكامل وتقوية قدرات إدارتها الوطنية لحماية النبات في تنسيق الأنشطة الخاصة بمكافحة الجراد.

(3)إنشاء إدارات وطنية لحماية النبات حيث لا توجد.

(4)حث الإدارات الوطنية لحماية النبات علي إقامة وتدعيم صلات مؤسسية مع منظمات مكافحة الجراد الصحراوي مثل لجنة مكافحة جراد الصحراء، و برنامج لجنة مكافحة الجراد (CLCPRO) ..الخ من خلال مذكرة تفاهم بشان ضرورة العمل معا.

-

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository **http://archives.au.int**

Organs Council of Ministers & Executive Council Collection

2005

Report on the status of food security in Africa

African Union

African Union

http://archives.au.int/handle/123456789/4374

Downloaded from African Union Common Repository